المورد

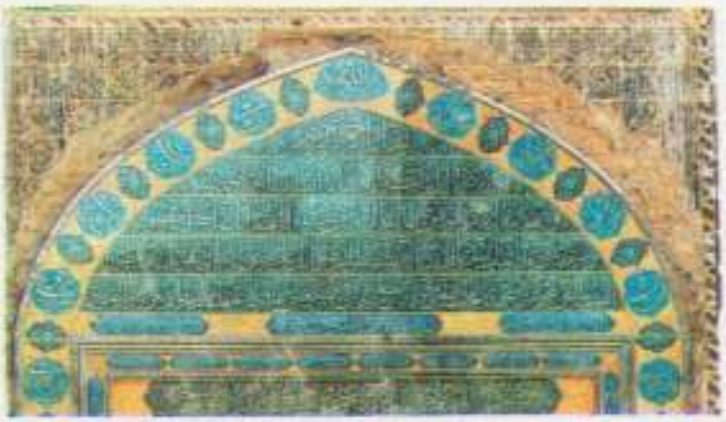

مجلة تراثية فصلية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام
ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ

جمهورية العراق
المجلد السابع والعشرون
ـ العدد الثالث ـ
١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م

المورد

مجلة تراثية فصلية محكمة

تصدرها وزارة الثقافة والاعلام ـ دار الشؤون الثقافية العامة ـ جمهورية العراق

المجلد السابع والعشرون ـ العدد الثالث ـ ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م

رئيس التحرير

الدكتور محمد عبد المطلب البكاء

الهيئة الاستشارية

الاستاذ هلال ناجي

أ . د . سامي مكي العاني

أ . د . محمود عبد الله الجادر

أ . د . عماد عبد السلام رؤوف

الاستاذ اسامة النقشبندي

مدير التحرير

د . هدى شوكت بهنام

علاقات التحرير

نبوية خليل

الاشراف اللغوي والتصحيح

خالد الخزرجي

التصميم والاخراج الفني

جنان عدنان

• عنوان المراسلة

• دار الشؤون الثقافية العامة ـ الاعظمية ـ ص . ب ٤٠٣٢

ـ بغداد ـ جمهورية العراق

• في هذا العدد

• إن دوافع سيبويه الى القول بـ (نظرية العامل) كانت دوافع لغوية بحتة ترجع أول ما ترجع الى محاولته تاسيس نظرية توحد الظاهرة الاعرابية في الأسماء والافعال فتجعلهما يخضعان للظاهرة الاعرابية نفسها . ص ٦ .

• دراسة الفكر التخطيطي في بلاد الرافدين تمثل البحث عن الجذور والاصول الحقيقية للماضي لادراك المضمون الذي أوجد هذه الحضارة العريقة بهدف استلهام النهج الصحيح في مسيرتنا نحو المستقبل ، واعتماد التراث الحضاري لاقامة نهضتنا المعاصرة . ص٢١ .

• اختلفت أسماء المدن ، والقرى ، والقصبات ، والقصور ، والحصون في كتب الباحثين في تاريخ الاندلس وآدابها ، ولاسيما لدى المترجمين . وفي عودة الى المراجع والمصادر المهمة التي وردت فيها تلك الأسماء ، كان فهرس (اسماء الأماكن الاندلسية) مرتباً على وفق حروف المعجم العربي يقابله الاسم الاندلسي لكي يفيد من ذلك الباحث والدارس والمترجم . ص٤٨

• اللافت للنظر في رسالة الغفران حضور الحوار في بعض مقاطعها بشكل يكاد يطمس حكايتي الافعال والاقوال ، وهذا البحث محاولة للاستفادة من نتائج البحث السردي واللساني التداولي ، في الكشف عن البنية التي تنتظم حكاية الاقوال في هذا النص السردي العريق . ص٩٨

المحرر

الاسعار : العراق : ٢٠٠ دينار ، الاردن : ديناران ، الامارات : ٣٠ درهماً ، اليمن : ٣٠ ريالاً ، البحرين : ديناران

مصر : ٣ جنيهات ، ليبيا : ٣ دنانير ، الجزائر : ٦٠ ديناراً ، تونس : ديناران ، المغرب : ٣٠ درهما

بدل المشاركة السنوي : ١٢٠ دولاراً ، دول العالم الاخرى : ٢٠٠ دولار

المفهوم التكويني للعامل النحوي
عند سيبويه

« دراسة وتحليل »

د . غالب فاضل المطلبي
كلية التربية / الجامعة المستنصرية

د . حسن عبد الغني الاسدي
كلية المامون الجامعة

أول اشارة إلى نظرية العامل كانت في الصفحة الثانية من الكتاب في ذلك الباب الذي عُنون بـ « هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية »[1] تكلم سيبويه فيه على العلامات الاعرابية التي هي النصب والجر والرفع والجزم على أنها آثار *traces* « لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها الّا وهو يزول عنه »[2] فربط بذلك الظاهرة الاعرابية ربطاً لا لبس فيه بنظرية العامل ، بيد أن المتأمل في تعليقات سيبويه بصدد ذلك يجد أن العامل عنده ذو طبيعة لغوية محض ، إذ كان عمله عنده في الاغلب قائماً على ما يصطلح عليه هو (بالتعدي)[3] اي خلق مجالات نحوية في داخل البنى النحوية لتستقر فيها المقولات *Categories* [4] وهو أمر واضح الوضوح كلّه في كلامه على عمل الفعل داخل بنية الجملة ، وعنوانات أبوابه النحوية بعد مقدماته تشير اشارة مباشرة الى هذا الامر ؛ إذ جعل الفعل هو المتعدي الى الفاعل والمفعولين[5] والمفعول المطلق[6] وظرف الزمان[7] وظرف المكان[8] .

وأكبر الظن أن دوافع سيبويه بالقول بنظرية العامل كانت دوافع لغوية بحتة ترجع أول ماترجع الى محاولته تأسيس نظرية توحد الظاهرة الاعرابية في الاسماء والافعال فتجعلهما يخضعان للظاهرة الاعرابية نفسها .

وثمة ظنّ في أن نظرية ما في تفسير هذه الظاهرة في الاسماء كانت قد وجدت ـ في أقل تقدير ـ عند نحاة اوائل ، وكانت تلك النظرية تقوم على وجود مقامات أو درجات للاسماء في الكلام يحتل فيها كل اسم مقاماً بعينه . ولنا أن نزعم هنا أن تلك النظرية لم تترك لنا من شيء سوى تلك المصطلحات التي ألفناها فلم ندقق في معانيها ولم ننعم النظر في علاقة بعضها ببعض . نعني بذلك مصطلحات النصب والرفع والجر (او الخفض) . فهي مصطلحات إنما نشأت من احساس ما بمفهوم المقامات او الدرجات التي تستقر فيها الاسماء في الكلام على نحوٍ ما :ـ

الـرفـع
↑
النصـب ← هذا زيدٌ
↓
الجـر (اوالخفض) ← منطلقاً ← الخيل

ومن الممكن أن يلاحظ في تلك المصطلحات أن النصب يظهر كأنه نواة تلك الدرجات فمنه يكون الرفع ومنه يكون الخفض (← ↑ ↓) ولعل محافظة سيبويه على تقديم النصب في ترتيبه لهذه المصطلحات شيء يعضد هذا .

ولنا أن نزعم أيضاً أن نقطة ضعف مثل هذه النظرية كانت كامنة في أنها لم تكن توفر تفسيراً (شاملاً) . إذ إنها لا تستوعب الظاهرة الاعرابية في الافعال ، وكان ذلك كان سبباً في اندثارها ونسيانها ، وسبباً في أن تظهر نظرية اخرى يكون في ميسورها أن تستوعب ظاهرة الاعراب في الاسماء والافعال على حد سواء وأن تفسرهما تفسيراً واحداً ينزع بنا عن النظر في

المقولات نفسها الى النظر في البنى .

إن من المهم في هذا الشأن أن نشير الى مسألتين نجد أن لهما اهمية عالية في تفسير سيبويه لمسألة الاعراب :-

الاولى : ان سيبويه يقدم في أغلب كلامه على الاعراب النصب على الجر والرفع . بل نكاد نزعم انه ما تنازل عن ذلك الا في حالة تعلق الموضوع بحالة اعرابيه غير النصب[١٤] ونخال أن ذلك كان بسبب من أنه كان ينظر الى أن عمل الفعل الذي هو عنده رأس العوامل كلها قائم على (التعدي) الى المفعولات لا التعدي الى الفاعل . إذ إن علاقة التعدية بين الفعل والفاعل عنده إنما هي ضرب من علاقة تلازم فظهور الفعل في الجملة ينشيء بالتلازم محلاً للفاعل بعده وهو محل لا يمكن أن يفرغ ابداً ، بل لنا أن نذهب في هذا الامر الى القول إن اسناد مثل ذلك المحل إنما هو سمة تعرف بها الفعل من غيره مما اشتمل على معنى الفعلية كاسم الفاعل او اسم المفعول او المصدر ، يقول سيبويه في هذه العلاقة اللزومية « ان الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل »[١٥] ويقول أيضاً « ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الاسم والّا لم يكن كلاماً »[١٦] ولا يفرغ الفعل عنده من الفاعل ، يقول « وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون الّا على فعل قد عمل في الاسم ، لانّك لا تلفظ بالفعل فارغاً »[١٧] ، واذا كان للمتكلم أن يطلب حذف الفاعل من بنية الجملة لقصد ما فإنّ عنصراً من المفعولات يحلّ محله مسنداً اليه لا فاعلاً لان الفاعل يبقى ملاحظاً على الرغم من انشغال محله بذلك العنصر . وقد ضرب لنا سيبويه في هذا الشأن أمثلة في أن يحل المفعول في محل الفاعل فيؤدي بذلك وظيفة نحوية مزدوجة هي أن يكون محتلاً لمحل الفاعل في البنية وان يؤدي في الوقت نفسه وظيفته في المفعولية في المحتوى الدلالي ، أو أن يحذف المفعول به ايضاً فيحل الظرف لتلك العلة محل الفاعل في التلازم ومثل سيبويه في هذا : صيدَ عليه يومان أي في يومين ، أو ان يحل المفعول المطلق في ذلك المحل كقوله : يسط عليه مرتان او سير عليه سيرٌ شديدٌ ، ويقول سيبويه : « فتقول صيد عليه يومان ، وانما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر »[١٨] فيلاحظ انه يعتمد على بنية دلالية ولولا ادراك هذه البنية لما اتضح المراد وقوله (اتسع واختصر) اشارة الى البنية النحوية الاساسية التي كانت عليها الجملة قبل التحويل ، يقول سيبويه (فمن ذلك قولك على قول السائل : ايّ سير سير عليه فتقول : سير عليه سيرٌ شديد ، وضرب به ضربٌ ضعيف فأجريته مفعولاً والفعل له »[١٩] بمعنى ان المحتوى الدلالي يكشف عن سياق لغوي يُظهر أن المفعول المطلق قد اسند إليه السير في سير عليه سيرٌ شديد في حين بقي الفاعل ملاحظاً في هذا النمط وان شغل الفعل بغيره ، ويقول ايضا « وسمعت من اثق به من العرب يقول بُسط عليه مرتان ، وانما اراد : بسط عليه العذاب مرتين »[٢٠] .

والمسألة الثانية : وجود ظاهرة اعرابية (قبلية)[٢١] في الاسماء تكون فيها قبل دخولها في البنية النحوية وقبل تعرضها للعوامل المختلفة ، فقد ذهب سيبويه الى أن الاسماء كانت مشتملة على مظهر إعرابي هو (أصل) فيها قبل أن تدخل في البنية النحوية ، وهو الرفع ، وهو عنده ، لا يكون لعامل داخل على تلك الاسماء بل سمة مقولية *Categorial Feature* أصيلة فيها ، يقول بشأن الاسم في هذا الصدد « واعلم أن الاسم أول احواله الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء ، والجار على المبتدأ ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أوّل العدد ، والنكرة قبل المعرفة »[٢٢] .

إن سيبويه من خلال نظريته التي جمع فيها النظامين الاعرابيين للاسماء والافعال ـ قد عمل على اخضاع الافعال لتصوراته الخاصة بالحالة الاعرابية القبلية للاسماء ، كي يستطيع أن يفسر الاعراب بالرفع الذي يظهر على بناء يفعل ، ونخال أن تمام ذلك كان من خلال اصرار سيبويه على الاصطلاح لافعال هذا البناء بـ (الافعال المضارعة لاسماء الفاعلين)[٢٣] وتفسير تلك المضارعة في أنها كانت في المعنى ، يقول « وإنما شارعت اسماء الفاعلين أنك تقول إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل ، حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى »[٢٤] وقال ايضاً « .. الّا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى »[٢٥] بيد أننا نلاحظ ههنا أن المعنى عنده انما هو معنى الزمن ، فكما ان اسم الفاعل مبهم الزمن ، واذا عُرّي من قرينة ظرفية او من تنوين عامل او من اضافة صار الى الدلالة على الحال ، فكذلك أمر بناء (يفعل) فهو مضارع له من هذه الجهة في أنه إذا عرّي من القرينة الظرفية او الإداة المخلّصة كالسين وسوف خلص الى الدلالة على الحال ، فكان سيبويه وجد في هذه المضارعة مايدفع الى ان يكون المضارع معربا وان يشتمل على صفة الرفع القبلية على النحو نفسه الذي يشتمل عليها فيه الاسم ، يقول سيبويه « هذا باب وجه دخول الرفع على هذه الافعال المضارعة للاسماء . إعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ او موضع اسم بني على مبتدأ / أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدا او في موضع اسم مجرور او منصوب فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع الزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها »[٢٦] فإن تكن هذه الافعال في حالة الرفع فذاك هو الاصل فيها ، وهي لغير عامل أحدث فيها الاثر ، إذ إن ذلك الاثر يظهر عند تحولها الى النصب او الجزم ، يقول « هذا باب الحروف التي لا يليها الا الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل ان يكون قبله شيء منها .. »[٢٧] .

وإذا تم لنا الاقرار بتلك القبلية الاعرابيّة ؛ فإن ذلك يدل على أن ما اصطلح عليه بالعوامل المعنوية إنما هو اختراع متاخر عن عصر سيبويه او هو تعديل فلسفي أجراه نحاة متأخرون عنه صرفوا عن تلك القبلية فأخرجوا نظرية العامل السيبويهية من مجالها اللغوي الذي يُعنى بالعمل بوصفه رابطاً للبنية الى مجال فلسفي يعنى بالعلة والمعلول .

إن قبلية (الرفع) جعلته يحتل في نظرية الاعراب السيبويهية مرتبة أدنى من مرتبة (النصب) إذ إنه لا يكون أثراً اعرابياً الا في مجال المسند اليه (بالمصطلح السيبويهي) وهو مجال تلازم يكون الفاعل او ما حلّ محله بالبنية التي تبدأ بفعل والمبنى عليه من الكلم في البنية التي تبدأ بأسم ، فكان علاقة الاسناد بذلك تحافظ على الحركة الاعرابية القبلية التي هي (الضمة) بسبب من ذلك التلازم ، في حين ان النصب يمثل اثراً في شبكة من المجالات هي مجالات لا يولّدها الّا الفعل او حدثه ، فكان سيبويه قد اراد بابراز النصب أن يشير الى أن عمل الفعل الحقيقي إنما يكون في (انشاء) مجالات المفعولات ، وبذلك يكون النصب هو الاثر الاعلى مرتبة في عمل الفعل (الذي هو عامل فعال كبير على نحو ما سنذكر بعد حين) ونخال ان سيبويه قد قدّمه لهذه العلة في ترتيبه لالقاب الاعراب .

إن تقديم النصب على غيره عند سيبويه سيختفي بعد ذلك ليتقدم الرفع عليه ، ولعل اوّل من اظهر ذلك ابن السراج (٣١٦ هـ) في اصوله[٢٢] ، جرّ الى ذلك تصور فلسفي في أن الرفع ثقيل ، يقول ابو اسحاق الزجاج « إن الفعل لا يكون له اكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم مايستثقلون ويكثر في كلامهم مايستخفون »[٢٣] وكذا يقول ابو البركات الانباري « ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ، ويكون له مفعولات كثيرة ، فمنه مايتعدى الى مفعول واحد ومنه مايتعدى الى مفعولين ومنه مايتعدى الى ثلاثة مفاعيل ، مع أنّه يتعدى الى خمسة اشياء هي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الّا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة ، وليس له أيضاً الّا فاعل واحد ، فإذا ثبت هذا فإن الفاعل اقل من المفعول والرفع اثقل والفتح اخف ، فاعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول »[٢٤] ، فكان نظرية العامل قد أخذت بعد سيبويه طريقاً اخرى ، واعيدت صياغتها في منهجية جديدة خرجت بها من حقلها اللغوي الى حقل فلسفي ينزع الى أن يكون النحو ضرباً من المحاكمة العقلية او المناقشة المنطقية ، ولم تجد في العامل سوى وظيفة واحدة هي (الاثر) ، فإذا وجدت أثراً ولم تجد عاملاً سابقاً عليه احتالت لنفسها في أن تجد عاملاً معنوياً أوجد ذلك الاثر ، وهكذا ظهر عاملان معنويان هما (الابتداء) و (التجرد) او (التعري)[٢٥] ليفسرا لنا ظهور الرفع في المبتدأ وبناء (يفعل) المتجرد من الناصب والجازم وبذلك اعيدت صياغة (الاعراب القبلي) الذي فسّر سيبويه به الرفع في المبتدأ من الاسماء والرفع في بناء يفعل المبتدأ به ابداً صياغة اخرجته من اطاره اللغوي .

إن تلك الصياغة قد صدفت عن جوهر فكرة (العمل) بمفهومها اللغوي الذي يعني القدرة على انشاء مجالات نحوية *Syntactic Fields* داخل البنى النحوية ، فنقلت نظرية العامل من نظرية تفسر تكوّن تلك البنى وتربط بين مفهومي المقولة *Category* والبنية *Structur* في تصور نحوي واحد الى نظرية ذات نزعة شكلية تحاول أن تجد مسوغاً فلسفياً لا لغوياً لظهور العلامات الاعرابية ، وفي الحق ان هذا المنحى الفلسفي كان موضع نقد شديد من نحاة شتى ؛ من القدماء كان ابن مضاء (ت٥٩٢ هـ) أول من هاجم في كتابه (الرد على النحاة)[٢٧] فكرة العوامل صراحةً ، ولعل ذلك كان بسبب من مذهبه الذي ينزع الى عدم تبني آليات باطنية لفهم النصوص ، لأن النصوص ظاهرة واضحة بنفسها ، ثم تجاوزت هيمنة لفظية النص عنده النصوص الدينية الى الفهم الظاهري لسائر النصوص ومن ثم نرى ابن مضاء بل نرى أهل الظاهر عامة قد نحوا الى أن يفهموا اصطلاح (العامل) فهماً يخرجه من حقله اللغوي الى الحقل التكويني الخاص بخلق الافعال . لقد فهموا أن العامل يعني الفاعل ولما كان الفاعل الحقيقي هو الله (عزّت قدرته) وهو على نحو ما يعتقدون خالق جميع الافعال وجب إلغاء هذه الفكرة وتبع ذلك إلغاء العلل لأن العلة الأولى هي ارادة الله[٢٨] . بيد أن ابن مضاء لم يكن أول من بذر تلك البذرة في أن العامل إنما هو الفاعل ، إذ سبقه الى ذلك ابن جني (ت ٣٩٥) الذي كان اكثر احترازاً في هذه المسألة فربط الاعراب بالمتكلم نفسه فهو عنده العامل الحقيقي[٢٩] ، وعلى اية حال فقد تحول العامل عند ابن مضاء من آلية ربط في البنية النحوية الى معضلة كلامية . ومن المحدثين كان المرحومان ابراهيم مصطفى[٣٠] والدكتور مهدي المخزومي[٣١] ـ وبسبب من نزعة لغوية خالصة وبتأثير مباشر من سيادة المنهج الوصفي ـ اكثر النحاة المعاصرين هجوماً على نظرية العامل بصيغتها التي ظهرت بعد التحوّل عن الفكر السيبويهي ، لقد حاول المرحومان العودة بالنحو الى ما تصوّراه أنه منابعه الاولى ، وفي ضوء تفسيرات كوفية (عند الدكتور مهدي المخزومي على نحو خاص) أن يجدا تفسيراً آخر للظاهرة الاعرابية في أن حركات الاعراب إنما كانت تمثل علامات *Markers* لا آثاراً *traces* لمعان نحوية ، ونزعم ان تفسيرهما لا يخرج بهما بعيداً عما اصطلحنا عليه بالمجالات النحوية وهو صلب نظرية العامل بصيغتها السيبويهية ، بيد أننا يمكن أن نلاحظ في هذا الصدد امرين :

الأول : انهما لم يفصلا نظرية العامل السيبويهية ذات الصيغة اللغوية المحض عن نظرية العامل التي ظهرت بعد سيبويه ، فكان هجومهما منصباً على النظرية عامة من غير أن يشيرا الى وجود نظريتين مختلفتين في النظر والمنهج ، وان ما جاءا به إنما يعود في اصوله الى النظرية السيبويهية نفسها ، **والثاني** : ان ثمة نقصاً اساسياً في نظريتهما عن تلك الاثار الاعرابية إذ إنهما عادا بها من نظرية تعنى بالبنية أساساً ثم ببنى مقولية ثانياً الى نظرية تعنى بالمقولة الاسمية ونظام اعرابها ، فخلصت تلك النظرية الى تفسير الظاهرة الاعرابية في الاسماء حسب . أمّا

الافعال فقد كانت في رأي الدكتور المخزومي (رحمه الله) لا تتحمل المعاني الاعرابية إذ لايسند اليها ولايضاف اليها ولا تكون مفعولاً[٣٢]

إن تقويمنا لهذه التصورات لا يخرج بعيداً عن مفهوم المجالات النحوية ، وهو جزء من نظرية العمل في هذا التحليل الذي ندعو اليه وربما كان ضياع التصور الاول (مفهوم الربط) قد اكتسب بعداً جديداً بعد الرفض الذي اعتمده الوصفيون من الباحثين العرب برفضهم مسالتي التقدير والتعليل للظواهر اللغوية على ان بعض الباحثين وهو د . نصر حامد ابو زيد قد عبّر تعبيراً دقيقاً الى حد ما عن ذلك المفهوم الاول الذي وصفه سيبويه ، بقوله « ان العامل مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة »[٣٣] على ان هذا المفهوم يقف جنباً الى جنب مع البديل الذي كان اقترحه الدكتور تمام حسان في محاولته لإعادة وصف قواعد اللغة العربية وصفاً جديداً زاوج فيه بين المبنى والمعنى فرأى أن تُسقط نظرية العامل وان تقام القرائن المعنوية واللفظية مقامها ، ويعنى بالقرائن النحوية : الاسناد والتعدية والغائية والمعية والظرفية والتقوية والملابسة والتفسير والاخراج والخلاف والنسبة والتبعية ، وبالقرائن اللفظية : العلامة الاعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والاداة والتنغيم[٣٤] . وكان عمل الدكتور تمام على نحو ما رأى فعل لما حصل عند المتاخرين من نحاة العربية من هيمنة جانب واحد من نظرية العامل ، هو الحركة الاعرابية .

إن فهم (العامل النحوي) فهماً يجعله المفهوم الذي تقوم عليه عمليات الربط في البنية النحوية لم يكن مفهوماً بعيداً عن تصورات النحاة القدامى ، بل ان ابن مضاء الذي سعى الى طرد نظرية العامل بتاثير عقيدي واضح ، قد ادرك ذلك الامر ، يقول : « فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في أزيداً أكرمته ، وما اشبهه أن اكرمت الذي انتصب به زيد مرادُ المتكلم ، ولا أن الكلام ناقص دونه ، وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه ، يُتوصّل به الى النطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصوتة ـ هي في الحقيقة اجسام ـ مواضع الخطوط التي هي اطوال لا أعراض لها ولا أعماق ونقطاً ـ هي ايضاً اجسام ـ مواضع النقط التي هي نهايات ، والتي هي لا اطوال لها ولا اعراض ولا اعماق ، وقدّروا في الفلك دوائر ونقطاً ، وتوصلوا بذلك الى البرهان على ما ارادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يخلّ ايقاع هذه مواضع تلك بما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصنعة ، مع معرفتهم بوضع هذه مواضع هذه »[٣٥] لكنه لم يرتض قول النحويين لأن النحويين (ليس بهؤلاء ـ يعني المهندسين ـ ، انهم قالوا : إن كل منصوب لابد له من ناصب لفظي فإن جعلوا هذه المخلوقات التي لا يجوز اظهارها معدومة على الاطلاق في النطق بل الارادة والكلام تام دونها ، فقط ابطلوا ما ادعوه من أنّ كل منصوب لابدّ له من ناصب ، وايضاً فإن وضع الاجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريب وعون للمتعلم ، ووضع هذه العوامل لاشيء فيه من ذلك بل تقدير وتخييل »[٣٦]

فابن مضاء وان اتّسع صدراً فقبل الافتراض والتقدير بالخطوط والنقط عند المهندسين لم يتسع صدراً في أن يقبل ذلك من النحويين ، وذلك يؤكد الموقف العقيدي تجاه هذا العامل الذي تحوّل الى (فاعل) على أنّ ابن مضاء قد نزع الى ان يكون الرفض مسوغاً بتمام معنى الكلام ، مهملاً بناء الجملة وراء ذلك ، إذ يكون الكلام مجرد لفظ غير مفهوم فيما لو انتقض ذلك التصور القبلي لبناء الجملة .

وبعد فإذا كان مفهوم العامل قد اتضح في أنه المفهوم الرابط لمكونات الجملة فإننا ههنا سنرى أن الباحثين جميعاً لم يتنبهوا الى الاساس الذي أقام عليه مؤسس نظرية العامل (سيبويه) فكرته عنها ، والى المسوغ الذي استوجب ظهورها والاصرار عليها كما هو واضح في كتابه[٣٧]

مفهوم العامل وصلته بتكون الجملة (الصفة الخطية للعامل) :

يرى سيبويه أن البنية الاساسية للكلام الذي هو المفهوم من قوله « ولايجد المتكلم منه بُدّاً »[٣٨] مكوّنة من لبنتين (نشير الى أننا نستعمل مصطلح لبنة لقصد سياتي بيانه) هما :

المسند والمسند اليه ؛ على الترتيب الخطي الآتي :

بنية الجملة الاساسية : المسند + المسند اليه

وتتحقق هذه البنية في الكلام في نمطين اساسيين هما :

١ . النمط الاسمي : الاسم المبتدأ به + المبنى عليه

٢ . النمط الفعلي : الفعل المبتدأ به + الفاعل (المبني عليه)

وقد قدّم لنا سيبويه في هذا الصدد تصوراً جديراً بالتامل مصحوباً بطائفة من المصطلحات التي تعومل معها ببداهة جلية فصارت مما كأنه قد انسلخ من دلالته ، يقول « هذا باب مايكون فيه الاسم مبنياً على الفعل ، قُدّم أو أخّر ، ومايكون فيه الفعل مبنياً على الاسم . فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربتُ زيداً وهو الحدّ ، لانك تريد أن تعمله ، وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحدّ : ضرب زيدٌ عمراً ، حيث كان زيد اول ماتشغل به الفعل وكذلك هذا اذا كان يعمل فيه . وان قدّمت الاسم فهو عربي جيد ... فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت عبد الله منطلق ، فهو في موضع هذا الذي بني على الاوّل وارتفع به . فانما قلت : عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء »[٣٩] فإذا انعمنا النظر وجدنا أننا نقف بازاء عملية انشائية تتمثل في اقامة بناء ، يقوم البنّاء فيه بوضع اللبنة الاولى (الاساس) على الارض ثم يضع عليها اللبنة الثانية[٤٠] ولا غرو في ان هذا التصور قائم على النظر الى طبيعة الالفاظ التي نحا سيبويه الى ان يستعملها وهي : المبنى على الفعل ، المبني على الاسم ، بنيت ، الحدّ[٤١] تعمله ، تحمل عليه الفعل ،

بني على الاول ، ارتفع به ، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء . وفيما لو أخذنا بنظر الاعتبار المصطلحات الخاصة بالحالات الاعرابية وهي : النصب والخفض (الجر) والرفع ، ونظرية المقامات أو الدرجات التي سبقت الاشارة إليها في بداية البحث لتعزّز الامر وكان فيه مزيد من الايضاح . فكأنّ تكوّن الجملة قام عند سيبويه على انعكاس لفكرة خارجيّة هي (البناء) . وكأنّ سيبويه قد فهم أن الجملة بناءٌ يرتفع بالتدريج على وجه الارض . والملاحظة ههنا أنّ اللبنة الأولى ترتفع عن الارض ثم ترتفع الثانية بوضعها على اللبنة الاولى في مكانٍ ما كان ليوجد إلّا بوجود لبنة الاساس . ويناظر هذا الارتفاع ارتفاع الحالات الاعرابية المصطلح بها للفعل والفاعل والمبتدأ والمبني عليه (وهو الخبر باصطلاح المتأخرين) ؛ فكلها مرفوعة على الكيفية السابقة . ونعني بالفعل ههنا ماكان خاضعاً للظاهرة الاعرابيّة أي الفعل المضارع لاسماء الفاعلين .

ويقول سيبويه في بناء الفعل على الاسم (أي : زيدٌ ضربته) وهو المناظر لـ (عبد الله منطلق) « فهو (أي : ضربته) في موضع هذا الذي بُنى على الاوّل ، وارتفع به ، فإنّما قلت : عبد الله ، فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء »[42] ويقول « فالمبتدأ أبتدىء ليُبنى عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع ... »[43] علماً بأنّ لفظة (بنى) ومشتقاتها تكاد تكون أكثر الالفاظ وروداً في الكتاب[44] . وما ينبغي ـ في هذا السياق ـ أن نهمل أن في هذه الاشارات تأكيداً على موقع الابتداء (الأول المبتدأ به) الذي يشغله المسند دائماً ـ عند سيبويه سواء كان فعلاً أم كان اسماً ؛ إذ لهذا الموقع خصوصية واضحة في العمل ، وتزداد الصورة استكمالاً إذا لاحظنا دلالة المصطلحين العاميين لطرفي البنية وهما (المسند والمسند اليه) ؛ إذ إنّ استعمالاتهما اللغوية تشير إلى ادراجهما في ضمن الحقل الخاص بالفاظ (البناء والانشاء) المتقدّم ذكرها ؛ إذ تتلبس معاني المادة اللغوية[45] التي اشتقّا منها بمعنى الارتفاع والاعتماد ، ويُسمّى الجبل مُسنداً وهو متلبّس بالارتفاع والاعتماد معاً ، ويسمّون الزمان مسنداً ؛ لانهم يستندون إليه الحوادث فيقولون : كان كذا في زمان كذا . ولهذا سيكون المسند إليه بمعنى المعتمد عليه والمرتفع به وهو المبنى عليه . وما ينبغي ههنا أن نسير مع تلك الطائفة من الباحثين التي ذهبت الى أن المسند عند سيبويه مصطلحٌ يضمّ الفعل والخبر (المبني عليه) ، وأن المسند إليه يضمّ الفاعل والمبتدأ ؛ إذ إن الحقيقة غير ذلك ، فالمبتدأ عند سيبويه مسند والمبني عليه (الذي قد يكون خبراً في حالاتٍ) مسندٌ إليه . ومن ذلك قوله : « فالمبتدأ الاول والمبني مابعده عليه فهو مسندٌ ومسند إليه »[46] ويقول أيضاً : « فالمبتدأ مسندٌ والمبني عليه مسندٌ إليه »[47] . وكان الامرُ كذلك في الباب الخاص بالمسند والمسند إليه وهو الباب الثالث من أبواب المقدمة . وهو شيءٌ خالفه فيه النحاة بعده جميعاً ونخال أن ذلك كان نزوعاً منهم في فهم الجملة فهماً يتبنّى ترتيب (خطية) الجملة المنطقيّة في كونها قضية حملية أي :

القضية الحملية = الموضوع + المحمول

لاخطيّة تكوّن الجملة المرتبط بالعامل المتقدّم أبداً ، إذ إن اللبنة الاولى ستتخذ موقعاً مهماً بوصفها مايقوم بعملية البناء من داخل ذلك البناء فهي الاساس الذي يُعتمد عليها لوضع (المبني عليه) ليمثّل اللبنة الثانية في ذلك البناء . ومن ههنا كان مصطلح العامل موجهاً نحو اللبنة الاولى التي تتخذ موقع الابتداء ، وتكون إمّا مقولة فعليّة وإمّا مقولة اسميّة العامل الذي سيكوّن الجمله ويقيم جدارها .

ولعل من الطريف أن نجد أن لفظة (العامل) كانت تستعمل في أيام سيبويه ـ على نحو خاص ـ للاشارة إلى البنّاء الذي يبني باللبن ، فهي تدخل في جملة ألفاظ الحقل الانشائي التي استعملها سيبويه في النص المتقدّم ذكره . وقد ورد في كتاب العين في مادة (عمل) قول الخليل : « عمل عملاً فهو عامل ، واعتمل لنفسه : عمل لنفسه ... والعمالة أجر ما عمل لك ـ والعملة : الذين يعملون بايديهم ضروباً من العمل حفراً وطيناً ونحوه »[48] فهو يشير الى استعمال الطين خاصة الى أن يقول : « وأعملت إليك المطيّ .. اتعبتها فلانه يعمل رأيه ورمحه وكلامه ونحوه ، عمل به ، والبنّاء يستعمل اللبن إذا بنى »[49] وجاء في مختار الصحاح قوله : « قلت : قال الازهري : يقال (استعمل) فلان اللبن اذا بنى به بناءً »[50] .

بهذا يكون العامل في المصطلح السيبويهي مصطلحاً تكوينيّاً أو إنشائياً على وجه التحديد ، فكما أن وضع اللبنة الاولى (الاساس) سيكوّن مكاناً تحل فيه اللبنة الثانية (تلك المبنية على الأولى) بالتلازم فكذلك البناء للجملة فإن وجود المبني (المبتدأ اسماً أو فعلاً) سيكوّن مجالاً تشغله مقولة (المبنى عليه) . إنّ هذا المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه يعبّر به عن المسلك الذي تسلكه المقولة الاسمية في حالة الابتداء بها أو المقولة الفعلية التي يبتدأ بها أبداً . إذ يذرع الابتداء بها الى تكوين مجالات تشغلها مقولات أخرى ، بيد أننا نلاحظ في هذا الصدد ان تكوّن مجالات الجملة التي تبدأ بمقولة اسميّة سيكون محدوداً الى حدٍّ ما وهو مايمكن ان نسميه ههنا بالبنية الافتراضية الصغرى للجملة وتتألف من :

[مسند] + [مسند إليه]
زيدٌ مجتهدٌ .

أي أنها متألفة من مجال ابتدائي أو متقدّم هو [المسند] ومجال ملازم له هو مجال [المسند إليه] . في حين ان الجملة التي تبدأ بمقولة فعلية ستكون قادرة على الامتداد في انشاء مجالات أخرى لما نطلق عليه المفعولات والظروف والمتعلقات مكوّنة مايمكن أن نصطلح عليه ههنا بالبنية الافتراضية الكبرى المتألفة من :

[المسنَد] + [المسنَد إليه] ← [مفعول أول] ← [مفعول ثانٍ] ← [مفعول ثالث] ← [مفعول مطلق] ← [مفعول فيه ظرف زمان] ← [مفعول فيه ظرف مكان] ← [حال] ← [مفعول معه] ← [مفعول لاجله]

فكأنّ هذا الاستداد كان علة ان يخصّ سيبويه الفعل بصفة مهمة جداً اصطلح عليها هو بـ (التعدّي)[٢١] وعلةً أن يجعل الكلام عليه وعلى تعديته صلب مادة الكتاب ، ذلك أنه كان على نحو ما نزعم يرى فيه نواة الخروج من البنية الافتراضية الصغرى الى البنية الافتراضية الكبرى ، أي نواة الخروج من اللزوم الى التوليد .

إن قبلية الاعراب في المسند ولزوميته في المسند إليه في البنية الافتراضية الصغرى أمرٌ يدفع بنا دفعاً الى الاعتقاد بأن سيبويه قد عدّ تلك الجملة أصلاً وعدّ البنية الافتراضية الكبرى فرعاً عليها ، تطورت عنها بتحول المسند من الاسمية الى الفعلية ابتداء بالتحوّل إلى المضارعة التي هي مرحلة بين الاسمية والفعلية في المعنى . إذ إن بناء يفعل مثله مثل اسم الفاعل يشتمل على معنى حدثية الفعل ومعناه الزماني المبهم الذي يطلب التخصص بقرنية ما ولقد أشرنا إلى شيء من ذلك في الكلام على المعنى الزماني في بناء يفعل ومضارعه للمعنى الزماني في بناء اسم الفاعل .

إن ما يُشير أيضاً إلى هيمنة الصفة الخطية في تكوين الجملة عند سيبويه إذ لا تقوم اللبنة الثانية إلّا بوجود اللبنة الاولى في ذلك الموقع المبتدأ به كون العامل المسؤول عن فتح مجال المبني عليه (المسند إليه) صفة لازمة في نظر سيبويه وبذا يتحوّل موضع الابتداء عنده إلى صفة لازمة في ذلك الضرب من العوامل ، ولا فرق في ذلك بين مقولة اسمية أو مقولة فعلية . ويكون الكلام هو ما اشتمل على تلك العلاقة التكوينية المولّدة للمجالات أما بقية العلاقات كالاضافة مثلاً فلا تنشأ كلاماً . لأنها لا تنشىء مجالاً مبنياً عليه ، بل هي علاقة فرعية تتركّب فيها الكلم داخل العلاقة الاشمل والاوسع . وستكون طائفة من مجالات البنية الافتراضية الكبرى مجالات غير واجبة الظهور ، أي أنها اختيارية Optional كالحال مثلاً إذ يقول سيبويه : « فأمّاضربت وشتمت ونحوهما ؛ فإنّ الاسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ . وإنما تذكر قائماً بعدما يستغني الكلام وينتصب على أنه حال »[٢٢] وذلك قولك : ضربته إياه قائماً .

ومن كلام سيبويه الذي يبيّن به القدرة التكوينية للعامل قوله في (هو خلفك ، وزيدٌ خلفك) « والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره ، كما إنّك إذا قلت : عبد الله أخوك . فالاخر قد رفعه الاول وعمل فيه ، وبه استغنى الكلام ، وهو منفصل عنه »[٢٣] فـ (خلفك) لا ترتبط دلالياً بالمبتدأ (هو) لكنها لما شغلت موضع الخبر (وهو موضع يبنى ههنا على المبتدأ) وبه يستغنى الكلام كما استغنى في (عبد الله بالاخر على الرغم من انفصاله عنه بمعنى انه لم يكن (المبنى على المبتدأ اي : هو هو) . وكان سيبويه لهذا يرى ان انتصابها قد جاء من جهة دلالتها على كونها « موقوع فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها كما انّ العلم اذا قلت : انت الرجل علماً ، عمل فيه ما قبله ، وكما عمل في الدرهم عشرون اذا قلت : عشرون درهماً »[٢٤] وهو المعنى نفسه الذي ينصب به الحال والمفعول معه .

ويُشير سيبويه إلى تلك القدرة واستلزامها الوظائف بقوله (مواصلة للنصّ الاوّل) : « ومثل ذلك قوله جل ثناؤه : (وأما ثمودُ فهديناهم) (فصلت /١٧) وإنّما حسن أن يُبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر ، وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله بشيء »[٢٥] فالفعل يبني له مجالات تشغلها المقولات الاسميّة ، ولولا أن شغل الضمير الفعل لعمل في الاسم الاول(أي ، ثمود) .

ويلمح سيبويه الى الاثار التي توجدها نزعة المتكلم في الاستعمال اللغويّ بقوله : « واذا قلت : زيدٌ لقيت أخاه . فهو كذلك ، وإن شئت نصبت ، لأنه اذا وقع على شيء من سببه فكأنه وقع به . والدليل على ذلك : أنّ الرجل يقول : أهنت زيداً بإهانتك أخاه ، وأكرمته بإكرامك أخاه . وهذا النحو في الكلام كثير . يقول الرجل إنما أعطيتُ زيداً ، وإنّما يريد لمكان زيد أعطيت فلاناً »[٢٦] فبعد أن يقرر سيبويه جواز (زيداً لقيت أخاه) على النصب ؛ مع أن الفعل قد اشتغل بـ(أخاه) نحس إلى تبني النظرة الاجتماعية في صلات القربى ، وإنّك إذا نصبت أخاه فإنه ينتصب لما بينها من نسب وسبب ، وهو ما يعني وجود بعدٍ مرتبطٍ بالمتكلم نفسه لنظرية العامل ما ينبغي إهماله . لكنّ سيبويه لا يقف عند هذا المستوى الوظيفي للغة ، بل يرى مستوىً إفتراضياً لهذا التركيب بقوله : « وإذا نصبت : زيداً لقيت أخاه . فكأنّه قال : لا بست زيداً لقيتُ أخاه ، وهذا تمثيل ولا يتكلّم به »[٢٧] .

إنّ مما نأسف عليه أن تصورات سيبويه عن نظرية العامل لم تجد مكانها في النظر النحوي العربي ، في حين أنها تمثّل فيما نزعم نظريّة متقدّمة في التفكير اللغوي ، وفي فهم عمليات الربط والتكوين في اللغة نفسها .

والآن أيمكن لنا أن نعيد صياغة تلك النظرية صياغة نقترب بها من روح العصر ، إن ما يأتي يمثّل افتراضاً متواضعاً في هذا الشأن :

١ ـ تُعنى هذه الصياغة أوّل ما تُعنى أن يُنظر للعامل لا من جهة الاثر (trace) الذي يخلّفه حسب ؛ ولكن من جهة العمل (government) باعتبار العمل ممثلاً لعمليات الربط (binding Processes) التي تتكون عن طريقها البنى النحوية (Syntactuc Structares) أي ان العمل ههنا يمثّل قدرة مقولة ما على اجتلاب مقولات أخرى (Categories) إلى بنية جملة وربطها بعضها مع بعضها الآخر ، بمعنى خلق أو إنشاء مجالات (fields) لتشغلها تلك المقولات . إنّ مقولة الفعل الماضي (ضرب) يمكن أن تنشىء مثلاً مجالات مربوطة بها هي على

النحو الآتي :

الفعل الماضي ضرب + [مجال مسند إليه تحل فيه مقولة اسمية] ← [مجال مفعول به تحل فيه مقولة اسمية] ← [مجال مفعول مطلق تحل فيه مقولة مصدرية] ← [مجال ظرفي زماني تحل فيه مقولة ظرفية زمانية] ← [مجال ظرفي مكاني تحل فيه مقولة ظرفية مكانية] .

الصورة المتحققة : ضرب زيدٌ عمراً ضرباً أمس في الدار وهو أمر يوضح أن البنية ليست أمراً جاهزاً على ما قد يُظنّ . وإنّما هي نتيجة لعمليات ربط عاملي (Govcrnment binding Processes) . فالفعل جاء مثلاً يمكن أن ينشىء طائفة من هذه المجالات ، بيد أنّه لا يعمل على إنشاء مجال المفعول بعده .

٢ ـ إن العمل مرتبط ارتباطاً أساسياً بالصفة الخطيّة ، إذ يكون موقع العامل الفعّال (المركزي) في أول الجملة ، أو ما اصطلح عليه سيبويه بالمبتدأ . وبهذا المعنى فإن مصطلح (مبتدأ) لا يعني موقعاً في الرتبة حسب ، بل هو مصطلح مرتبط بمفهوم (العمل) أيضاً ، ولقد استعمل سيبويه في هذا الصدد مصطلح (مسند) أيضاً للتعبير عن الحالة نفسها . وبهذا المجال يمكن تقسيم المسند على النحو الآتي :

١) عامل فعّال أكبر هو (الفعل) .

٢) عامل فعّال أصغر هو (الاسم المبتدأ)

ويمكن أن نزيد من إيضاح الصفة الخطيّة في نظرية العامل عند سيبويه من خلال نمط من الجمل يظهر فيها عاملان فعّالان من نحو قولك : ضربتُ وضربني زيدٌ ، وضربني وضربت زيداً ؛ إذ يقول سيبويه « فالعامل في اللفظ أحد الفعلين ، وأمّا في المعنى فقد يعلم أن الأوّل قد وقع الا أنّه لا يُعمل في اسم واحدٍ نصب ورفع . وإنّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشُنَتْ بصدره وصدر زيدٍ ، وجه الكلام ، حيث كان الجر في الأوّل ، وكانت الباء أقرب الى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى ، سوّوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب »[٥٨] .

يظهر في النص أن تقويم نظرية العامل يتوضح في الجانب اللفظي (الشكلي) للجملة فالعامل الأول هو العامل الاقرب المتقدّم عليه ، أما العامل الاول فإنّه بسبب من تكامل الدلالة سيكون عاملاً في المعنى ، ولا مجال له أن يعمل لفظاً . ويفسّر سيبويه في نصٍ آخر عدم إعمال هذا العامل بقوله في (ضربتُ وضربني قومُك) : « وإذا قلت ضربني لم يكن سبيل للأوّل ، ... »[٥٩] ويعني ذلك أن دخول عامل فعّال مناسب بين العامل الاول ومعموله سيؤدي إلى إلغاء مجالات العامل الاول ، وإحلال مجالات العامل الثاني في محلها . فالعامل الاقرب هو العامل المؤثر . ولعل تصوّرات سيبويه الخاصّة ببعض الأفعال التي تدنو الى أن تكون عاملة متى ما كانت متقدّمة وتفقد ذلك عندما تكون متأخرة أوضح ما يمكن أن نمثّل به خضوع العمل للصفة الخطيّة .

وكان سيبويه قد اصطلح على هذه بـ (الالغاء) الذي يقابل الاستعمال (أي : العمل أو إيقاع العمل) والافعال هي : ظننت وحسبت وخلت وأريت ورأيت وزعمتُ وما يتصرف من أفعالهن . يقول سيبويه : « فاذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيتُ وضربتُ وأعطيت في الاعمال والبناء على الاوّل »[٦٠] .

ثم يقول : « فإن الغيت قلت : عبد الله أظن ذاهبٌ ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك ، وكلّما أردت الالغاء فالتأخير أقوى .. »[٦١] .

فالمسلك الذي تتخذه المقولتان (الفعليّة والاسميّة) في نظرية العامل يرتبط بنظرة خطية واضحة عند سيبويه ، ويعزز ذلك كون العامل عند سيبويه مفهوماً تكوينيّاً لغوياً خالصاً .

٣ ـ إن العامل الفعّال الأكبر هو الفعل ، لأنّه هو العامل الفعّال القادر على تكوين البنية الافتراضية الكبرى عن طريق خلق مجالات تشغلها المقولات الأخرى فضلاً على مجال التلازم . وتصل هذه النظرية إلى نتيجة مقاربة إلى حدٍ ما إلى تلك التي أشار إليها البنائيون (Structuralists) من كون الفعل يمثّل نواة الجملة (The Core of the sentence) المولّد للمجالات فيها[٦٢] ويلاحظ في هذا العامل الفعّال الاكبر مايأتي :

أ ـ إنّه يستطيع أن ينشىء مجالات شتى .

ب ـ إنّ عمله مرتبط ارتباطاً مباشراً بعنصر (الحدث) فيه لا بعنصر (الزمان) ويعني هذا أن العمل ههنا يمكن أن يندرج كصفة ملازمة لما يُصطلح عليه بالسمات المعجميّة (lexical feutures) في داخل مقولات الأفعال نفسها ، الامر الذي يفسّر لنا لم تحلّ مقولات أخرى في إنشاء المجالات في جمل اسمية (Verbless Sentences) من قبيل قولنا : زيدٌ ضاربٌ عمراً غداً ضرباً في بيته . فالعامل الفعّال الاصغر الذي هو المبتدأ ينشىء محل المسند إليه بالتلازم ؛ أما عنصر الحدث في المسند إليه فهو المنشىء للمجالات الاخرى . فقد حلّت مقولة (اسم الفاعل ضارب) محل الفعل في إنشاء طائفة من المجالات لتكوّن الجملة ، ويرجع ذلك إلى كونها تشتمل على عنصر (الحدث) . وكذا من قبل عمل المصدر عمل فعله في نحو : أعجبني ضَرْبُ عمروٍ زيداً البارحة في الدار ؛ إذ يرجع ذلك إلى اشتماله على عنصر الحدث . وبالجملة فإنّ جميع ما ذكره سيبويه واصفاً إيّاه بأنه عمل عَمَلَ فعله فإنّه يستند الى اشتمال تلك البنى على عنصر الحدث وهي (فضلا على ماسبق) : صيغة التعجب ما أفعله واسماء الافعال والصفة المشبهة باسم الفاعل حملاً عليه وكذا المبالغة منه ، بل إن البنى مما خلصت للاسميّة قد تسلك فيما إذا وقعت في موضع من الجملة أكسبها طابع الحدثية من نحو قوله في أحد أبواب كتابه : « وهذا باب ما جرى من الاسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الاسماء التي أخذت من الفعل وذلك قولك : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى »[٦٣] فقد اكتسبت نوعاً من قوة الحركة التي يشتمل عليها الفعل ولهذا أحال سيبويه هذه

الجملة المتحققة الى بنية إفتراضية فعلية هي : « كانك قلت : أتحوّلُ تميمياً مرة وقيسياً أخرى »[٦٤] ومثله قول بعض العرب وقد استقبله بعير أعور فتطيّر منه فقال : يابني أسد ، أعوز وذا ناب . وفي هذا السياق فإنّ ورود بعض البنى في الجملة موضعاً ، لا تشتمل فيه على عنصر الحدث فإنها حينئذٍ تفقد تلك القدرة لانشاء المجالات النحوية فتكون خالصة الاسمية كما يحصل مع اسم الفاعل[٦٥] والصفة المشبهة به وغيرهما .

ج - إن ظهور مجال المسند إليه وهو مجال الفاعل في الجملة الفعليّة ومجال المبنى عليه في الجملة الاسميّة في داخل البنية إنّما ينشأ بالتلازم . ومعنى ذلك أنّ الفعل يُظهر معه بالضرورة مجالاً للفاعل يكون ملازماً له ، وهو مجال واحد بالضرورة ، يتّصف بكونه لا يمكن أن يفرغ أبداً بسبب من ذلك التلازم . وقد فطن النحاة إلى أنّ انعدام لفظ متحقق لمقولة اسمية في هذا المجال لا يعني انعدام المجال نفسه ، وقد فسروا ذلك تفسيراً دقيقاً في نظرتهم عن (الاستتار) ويعني عندهم وجود ضمير الفاعل في ذلك المجال (معنى لا لفظاً) .

وسبق أن ذكرنا نصوص سيبويه الخالصة بحالة التلازم بين الفعل والفاعل وأنه لا يلفظ بالفعل فارغاً الخاصة وقد عبّر ابن مالك عن راي النحويين وأتفاقهم على ذلك بقوله :

ويعد فعلٍ فاعلٌ ، فإن ظهر
فهو ، وإلّا فضميرٌ استتر[٦٦] .

أمّا في حالات قُصِد فيها حذف الفاعل من الجملة قصداً فيما نصطلح عليه حالة البناء للمجهول ؛ فيحلّ مفعول به في ذلك المجال ، أو مفعول مطلق أو ظرف أو جار ومجرور محل الفاعل في ذلك المجال ليشغل نحوياً مجال الفاعل ، في الوقت نفسه الّذي يؤدي فيه (معنى) مجاله الاصلي ، ويلاحظ في هذا الصدد أنّه بسبب من هذا الازدواج يتخلّى عن أثر مجاله الأصلي لصالح أثر مجال الفاعل فتظهر عندنا جمل من قبيل :

- ضُرِب زيدٌ .
- سير عليه سيرٌ شديدٌ .
- صيد عليه يومان .
- ذُهِبَ بزيدٍ .

حيث شغل مجال الفاعل بمفعول أو مفعول مطلق أو ظرف أو جار ومجرور . وعلى الرغم من ذلك فالفاعل سيبقى ملاحظاً ، وذلك لأنّ هذا التلازم قُرّر في البنية العميقة (deep structure) فالفعل لا يمكن أن يفرغ منه (بحسب مصطلح سيبويه) بل إنّ هذا هو الذي سيجعل رؤيتنا لهذه الجمل قائمة على عدّها جملاً محوّلة لا على عدّها جملاً أصليّة ، وهي عنده إنّما كانت على سبيل (الاتساع والاختصار)

كذلك الحال في مجال المبني عليه (الخبر) فهو ينشأ بالتلازم للمبتدأ ، ومن ثمّ فإنّ سيبويه عبّر عن ذلك بقوله :

« فالابتداء لا يكون إلّا بمبنيّ عليه »[٦٧] ويقول في : أزيدٌ إن يأتك تضربه : « لانّك ابتدأت زيداً ، ولا بُدّ من خبرٍ ، ولا يكون مابعده خبراً له حتّى يكون فيه ضميره »[٦٨] ويقول أيضاً في نحو : صوته صوتُ حمار : « لأنّ هذا ابتداء ، فالذي يُبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيدٌ أخوك ، فارتفاعه كارتفاع زيدٍ أبداً ، فلمّا ابتدأه ، وكان محتاجاً الى مابعده لم يجعل بدلاً من اللفظ بصوتٍ ، وصار كالاسماء »[٦٩] . فالاسم المبتدأ به (صوته) يحتاج الى المبني عليه على طريقة احتياج زيد لاخيك فاخوك هو زيد ، وارتفع بهذا ولم يكن الاسم المبتدأ بدلاً من الفعل فينصب مابعده . وعلى العموم فالتلازم واضح في المحل الخاص بالمسند إليه عندما يكون المسند اسماً مبتدأ به وهو العامل الفعّال الاصغر . ولا يفوتنا أن نذكر أنّ هذا التلازم مقترنٌ في حالة كون المبنى عليه (خبراً) ، إذ إن المصطلحين عند سيبويه متغايران فقد يكون المبني عليه خبراً وقد لا يكون ، وفي هذا السياق لحظت موزل « من خلال اختيارها لوجوه الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر عند سيبويه ، وذلك أن الخبر عنده يكون مبنيّاً على المبتدأ (زيد أخوك) ، أو مبنيّاً على كان واسمها (يظلّ زيدٌ أخاك) ، أو مبنياً على المفعول الاوّل (حسب عبد الله زيداً أخاك) وإذن فهو يتّخذ عند سيبويه أشكالاً خارجيّة سطحيّة مختلفة المرقع والامتداد : (خبر المبتدأ ، خبر يظلّ ، مفعول حسب الثاني) .. »[٧٠] ونزيد إلى عمل موزل شكلاً سطحيّاً آخر يتخذه الخبر عند سيبويه وهو كونه حالاً إذ يقول سيبويه : « هذا باب ما يرتفع فيه الخبر ، لانه مبنيّ على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنّه حالٌ لمعروف مبني على مبتدأ »[٧١] وذلك قولك : هذا الرجل منطلقٌ والنصب : هذا الرجل منطلقاً . ويقول أيضاً : هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة ، وهي معرفة لا توصف ، ولا تكون وصفاً وذلك قولك : مررت بكلٍّ قائماً ومررتُ ببعضٍ قائماً وببعضٍ جالساً »[٧٢] .

وفي الحق فقد مثّل الخبر في كل أحواله موضع الفائدة في الجملة ، وهو ما يدل عليه المعنى اللغوي لـ(خبر) ويصدّقه استعمال سيبويه له . وفي هذا يصف سيبويه الاستفهام بانه استخبار علما بأن سيبويه عرّف الاستفهام بـ« أنّه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقرّ عند السائل »[٧٣] ولأجل هذا فإن سيبويه يحيلنا من خلال هذا التلازم بين المبتدأ والخبر المبنى عليه إلى عدم إمكان استتار الخبر ؛ لأنّه جزء من المحتوى الدلالي . وفي هذا يصف سيبويه . ضرب عبد الله بانه كلام في حين « لو قلت كان عبد الله لم يكن كلاماً »[٧٤] .

لكننا نلحظ في الوقت نفسه ، ولعل الأمر كان بسبب من ذلك المحتوى الدلالي أن بعض الاخبار التي تحتلّ موقع المبني عليه (أو المسند اليه) لا تخضع للرفع اللزومي ، بل تبقى محتفظة بالاثر الاعرابي الخاص بمجالها الاصلي ، من ذلك نحو ما ذكرنا في نص سابق له من انتصاب الخبر « لانه حال لمعروف مبنيّ على مبتدأ » نقول إن ذلك كان بسبب من المحتوى الدلالي لأن

الرفع سيخرج الخبر من صفة الحال وهو ما لايريده المتكلم .

٤ ـ إنّ المجالات الاخرى (غير مجال المبني عليه) هي مجالات مولّدة تتوزع بين مجالات واجبة الظهور في البنية (Obligatory) مثل طائفة من مجالات المفعولين استناداً إلى السمات المعجمية للفعل في أنّ حدثه يحتاج الى مفعول أو أكثر من مفعول أو لا يحتاج ، ومجالات جائزة الظهور (optional) مثل مجالات الظروف والمفعول المطلق .

٥ ـ نلاحظ أنّ الأفعال التي هي العوامل الفعّالة الكبرى قد تحتاج في عمليّة إنشاء المجالات إلى عوامل (غير فعّالة) مهمتها جعل طائفة من المقولات صالحة ؛ لأنّ تحتل تلك المجالات التي تنشئها العوامل الفعّالة ، وأمثلة ذلك (حروف الجر) مثلاً التي تساعد على إنشاء مجالات معينة لطائفة من الأفعال ؛ مثال ذلك الفعل اللازم (ذهب) فهو ممّا لا يمكن ان يتعدّى إلى طائفة من ظروف المكان إلا عن طريق عامل غير فعّال هو حروف الجر كقولنا : ذهب زيدٌ [إلى بيته] ، وكذا لا يمكن أن يتعدّى الى المفعول إلّا بباء التعدية : ذهب محمد [بزيدٍ] [إلى المدرسة] . وقد عبر سيبويه عن وظيفة هذه العوامل بقوله : « وأمّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء ، ولكنّها يضاف بها إلى الاسم ماقبله وبعده ... وإذا قلت مررتُ بزيدٍ فإنّما أضفت الى زيدٍ بالباء .. »[٧٥] وكان قد عُبّر عن هذه الوظيفة بـ(الربط) كما جاء عن بعض النحويين فالحرف يأتي ليربط إسماً باسم أو فعلاً بفعل « والثالث : أن يأتي ليربط فعلاً باسم نحو : مررت [بزيد] وركبت [إلى عمرو أخيك] .. »[٧٦] . ويرى سيبويه وجود الحرف ههنا لازماً لتعدّي الفعل إلى المفعول وماكان من قول بعضهم : ذهبتُ الشام فهو شاذ ؛ « لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهبت الشام ، دخلتُ البيت »[٧٧] ويعني بالمذهب اسم المكان والمكان ظرف المكان . فالدليل الذي يشير إليه سيبويه يكمن في خصيصة الحدث (الذهاب) التي لا تستطيع أن تولّد مجالاً للمفعول إلّا بمساعدة الحرف الجار ، في حين أنّها تستطيع أن تولّد مجالاً لاسم المكان منها وللظرف نحو : ذهبت المذهب البعيد وذهبتُ أمس .

وكذلك تعمل (أن) المصدرية التي تساعد على تحويل مقولة جملة فعليّة من مقولة لا يمكن أن تحلّ في مجال مقولة اسمية إلى مقولة تستطيع ذلك كقولنا :

يعجبني [تقوم] > يعجبني [أن تقوم] .

بعبارة أخرى يمكن القول أنّ ثمة عوامل أخرى غير العامل الفعّال هي طائفة مايصطلح عليه في العربية بالحروف المختصة وعملها في حقيقة الأمر هو إجراء عملية تحويل في مقولة لتكون صالحة لتحلّ محل مقولة أخرى في مجالها أو دمج مقولتين إسميتين ليكونا مقولة اسمية واحدة كما في (أنّ ومعموليها) . وكان سيبويه قد عبّر عن (ان المخففة وأنّ) بالاسم مشيراً إلى المعنى المتقدم بقوله : « أما أنّ فهي اسمٌ وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أنْ اسماً ... »[٧٨] .

وهناك أيضاً من العوامل ما يعمل على دمج مقولتين ليكونا مقولة واحدة وتلك هي أدوات الشرط الجازمة كما في : إن تضرب أضرب : ويعلّق السيرافي عليها بقوله : « إن العامل فيها كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واجباً ، وربطها الجملتين إحداهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزءين وكظننت وإنّ وأخواتها عملت في الجزءين لاقتضائها لهما ... »[٧٩] .

كما أن الاسماء تسلك في الجملة أيضاً هذا المسلك للعامل غير الفعّال ، إذ تنزع إلى إنشاء مجال ملازم على نحو قريب من إنشاء المجال الملازم الذي كان في العلاقة الرئيسة في الجملة ، وهو مجال المسند إليه . لكن هذا التلازم يسلك في ضمن العلاقات الرابطة الفرعية في الجملة إذ أن الاسم ينشىء مجالاً ملازماً للمضاف إليه (حسب) . ويعمل هذا التلازم على تحويل مقولتين اسميتين بدمجهما الى مقولة اسمية واحدة . كما يظهر في نحو ما يأتي :

ـ مررتُ بزيدٍ [الخيلِ]

ـ رأيتُ طالبَ [علمِ [النحو]] .

ولعل كلام سيبويه الذي ينصّ فيه على كون الاسم يتمّ بوساطة المضاف إليه يشير إلى وجود وجه الحاجة إلى إنشاء هذا المجال الملازم ، وقد فسّر الاستراباذي تمام الاسم بقوله : « معنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة ؛ لأنّ المضاف لا يضاف ثانية ، فاذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل ، وصار كلاماً تاماً ، فيصير الاسم التام عاملاً لمشابهته الفعل التامّ بفعله ، وهذه الاشياء التي يتمّ بها الاسم ، إنّما قامت مقام الفاعل الذي به يتمّ الكلام »[٨٠]

« إن من المهم في هذا الصدد أيضاً توضيح آلية العلاقة بين التنوين من جهة ، والاضافة والتعريف بالاداة من جهة أخرى ، ولقد أشار النحاة القدامى إلى حقيقة وجود هذه العلاقة غير أنّ جوهرها غير قائم في نظرهم على التقابل في الوظيفة النحوية الدلالية التي هي التعريف والتنكير على نحو ما كان قد خُيّل الى الدارسين من المستشرقين ، بل على الانسجام في وظيفة التمام النحوي الذي عبر عنه الاستراباذي ، وهذا أنّ هذه الاشياء كلّها يستوعبها جدول توزيعيّ واحد ، قائمة حركتها فيه على آليّة التعاقب بينها على الاسم لاضفاء صفة التمام النحوي عليه ، يكون ظهور أيٍّ منها يعني اختفاء الباقيين . وفي الحق أنّ الاشارة إلى اقتران هذه الاشياء وتعاقبها كانت من المسائل التي أكثر نحاتنا القدامى من الاشارة إليها ... »[٨١]

ولقد تعددت إشارات سيبويه في هذا الصدد على نحو واضح ونذكر منها مايأتي :

ـ « فلست في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم ، وإنّما هو بدلٌ من التنوين »[٨٢] .

ـ« لأنك لا تفصل الجار والمجرور، لأنه داخل في الاسم، فإذا نوّنت انفصل »[٨٣].

« لا يجوز: ياسارقَ الليلةَ أهلِ الدار، إلّا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور، فاذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب، تكون الاسماء فيه منفصلة »[٨٤]

ويقول في الالف واللام مع الاضافة:

ـ« ... لأنّ الالف واللام منعتا الاضافة وصارتا بمنزلة التنوين »[٨٥]

ـ« واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الالف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب »[٨٦].

ـ« ... تكون الالف واللام بدلاً من التنوين »[٨٧].

إنّ هذا المسلك الذي تقوم به (أل) التعريف والتنوين والنون في منع إضافة الاسم يمكن أن يعبّر عن كون هذه دوالاً على غلق المجال الملازم الذي يطلبه الاسم ويمكن أنْ نتبين ذلك في الجملتين السابقتين كما يأتي:

- مررت بزيدٍ [الخيل] ← مررتُ بزيدٍ
- رأيت طالبَ [علم [النحو]] ← رأيت طالب [علمٍ]
← رأيتُ طالباً
←رأيتُ الطالبَ

كان كارتر قد استخلص في بعض بحوثه حول الكتاب كون « التنوين علامة حدود شكلية للوحدة الصرفية الكاملة أو لسلسلة متعاقبة من الوحدات الصرفية »[٨٨].

وتسلك النون المسلك نفسه للتنوين كما يظهر في الجمل الاتية:

- هما الضاربا [زيدٍ] ← هما الضاربان زيداً.
→ هما الضاربان.
- هم الضاربو [عمروٍ] ← هم الضاربون عمراً.
→ هم الضاربون.

ويشير سيبويه الى هذا في غير موضع من كتابه ونذكر منه ما يأتي:

ـ« فإن كففت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار وبدلاً من النون »[٨٩]

« وإذا ثنّيت أو جمعتَ فاثبتْ النون قلت: هذانِ الضاربان زيداً وهؤلاء الضاربون الرجلَ، لا يكون فيه غيرُ هذا، لأن النون ثابتة »[٩٠]

ـ« لأنك إذا كففت النون من هذه الاسماء في المظهر كان الوجه الجرّ، إلا في قول من قال: الحافظو عورةَ العشيرة »[٩١]

ـ« والمظهر، وإن كان يعاقبُ النّون والتنوين فإنّه ليس كعلامة المضمر المتصل؛ لأنه اسمٌ ينفصل ويُبْتَدأ، وليس كعلامة الاضمار لانها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقربُ إليها من المظهر اجتمع فيها هذا والمعاقبة »[٩٢].

إن الملاحظة المهمة التي يفيدنا سيبويه إياها فضلاً على الملاحظة الاولى بكون الاسم يسلك مسلك العامل غير الفعال إذ يعمل على دمج مقولتين اسميتين في مقولة اسمية واحدة: أنّ الاسماء المبنية والممنوعة من الصرف في حالة عدم إضافتها إنما بنيت ومنعت من الصرف لافتقادها القدرة على إنشاء المجال الملازم للاسم المضاف إليه.

أي اننا نستطيع أن نصنّف العوامل في ضوء العمل إلى ضربين:

١ ـ عامل فعّال وهو على نوعين عامل، فعّال أكبر هو (الفعل)، ويتصف بكونه العامل الرئيس في ربط مقولات شتى داخل بنية تامة هي التي نصطلح عليها بالبنية الافتراضية الكبرى، وإن ذلك متأتٍ له من قدرته على إنشاء مجالات في بنية الجملة (الافتراضية) تحتلها تلك المقولات. كما كان الحال في الصورة البنائية التي رأيناها فيما سبق في تصوّر سيبويه لتكوين الجملة. وتحمل عليه طائفة البنى التي تعمل عمل الفعل كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما.

وعامل فعّال أصغر: وهو الاسم المبتدأ، ويتصف بكونه قادراً على خلق بنية جملة تامة عن طريق خلق مجال للمسند إليه الذي يصطلح عليه سيبويه بالمبني عليه والخبر في بعض المواضع وهي ماأصطلحنا عليها ههنا بالبنية الافتراضية الصغرى. وهنا يقرن سيبويه المبتدأ بالفعل، فمن ذلك قوله في (هذا عبد الله معروفاً): « فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فسيحاً بعده »[٩٣]. وقال أيضاً: « والمبني على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل، والجار بتلك المنزلة »[٩٤].

٢ ـ عامل غير فعّال: وهو العامل الذي لا يدخل إلّا على مقولات بعينها بقصد تغييرها إلى أن تحتل مجالات مقولات أخرى، أو بقصد تغييرها إلى مقولات أخرى أو العمل على دمج مقولتين في مقولة واحدة. ويتصف هذا العامل بكونه عاملاً ثانوياً في الجملة ومهمته الاساسية تغيير المقولات لتكون صالحة للدخول في مجالات مقولات أخرى. وهذا العامل نوعان هما: الاسم والاداة. وقد سبق بيان عمل الاسم في إنشاء المجال الملازم للمضاف إليه وهنا نوضح عمل الادوات بأن نأخذ الأمثلة الاتية:

لم ← تُغيّر مقولة فعل الحال والاستقبال الى مقولة فعل المضي.
أنْ ← تُغيّر المقولة الفعلية إلى مقولة اسمية.
أنّ ← تُغيّر مقولة الجملة الاسمية إلى مقولة اسمية مفردة.
إنّ ← تُغيّر مقولة جملتين إلى مقولة جملة واحدة.

في، إلى، من، على، عن> تجعل مقولة اسمية غير صالحة للتعدية إلى مقولة صالحة.

من الملاحظ في هذا الشان أن الاطّراد للنظرة الخطية لنظرية العامل ههنا مازال قائماً بصورة صارمة. إذ ما ينبغي أن يتاخر العامل عن معموله وكذلك ما ينبغي أن يفصل بين العامل ومعموله بفاصل.

الاثر : Trace

١ ـ تقترح هذه الصياغة العودة إلى تصوّر سيبويه في (الاثر) الذي يذهب إلى أن العامل لا يقوم بجلب الحركة من الخارج لانّ ثمة حركة قبلية تنتهي بها الاسماء والافعال المعربة وهي حركة كائنة فيها قبل دخولها في عمليات الربط العاملي هذه الحركة القبلية هي الضمة ، إذ إن كلًا من الفعل والاسم اللذين مثّلا المسند في الجملة وهو المعتمد في إنشاء المجالات مرفوع بغير عامل أنشأ له مجاله سوى إرادة المتكلم ، وهي خارج نطاق مفهوم نظرية العامل النحوي ، بل إنّ بداية النظرية تتقرر بعد أن يُشغل الموقع المبتدأ به بإحدى مقولتي الاسم والفعل . وذلك ما يعني كون حالة الرفع بالضمة التي تتلبس المسند (أو هذا الموقع) تمثّل حالة أصل في الاسماء والافعال المعربة[٩٥] ، وسيكون دخولهما بهذه الحركة أو أحوالها في الجملة حتّى يتعرّض إلى أحد العوامل فيغيّر حركتهما إلى النصب والجر في الاسم والى النصب والجزم في الفعل .

وفي الحق قول سيبويه : « واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ثم يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الاشياء حتّى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء مادام ماذكرت لك إلا أن تدعه ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أوّل العدد ، والنكرة قبل المعرفة »[٩٦] . إذ يعد دليلًا على ذلك . ونقول (بمعنى آخر) إنّ تاثير العامل يجب أن يفهم على أنّه تغيير في العلامة وإن الاثر هو تغيير العلامة لا جلبها .

٢ ـ إنّ الاثر الغالب للعامل الاكبر الفعّال هو (النصب) وهو علامة في المجالات غير الملازمة وهي مجالات الاسماء والظروف والمصادر مما اصطلح عليه بالمفعولات أو المجالات المولّدة .

٣ ـ ثمة أثر خاص بالمجال الملازم هو (الرفع) وهو أثر خاص يظهر ملازماً في هذا المجال في حالة كون المسند أو المبتدأ به الفعل حتى في تلك الحالات التي يفقد فيها المقولة الاسمية الشاغلة له (أي : الفاعل) فتحل بالضرورة مقولة اسمية أو ظرفية أو مصدرية في المجال نفسه ، تأتي من مجال تالٍ لها ويتغيّر أثرها من النصب إلى الرفع .

إن هذا الاثر لا يبعد كثيراً عن حالة الاصل (الابتداء) بوساطة هذا اللزوم .

٤ ـ إن (نظام الاعراب) في العامل غير الفعّال يتفرع إلى :

أ ـ نظام إعراب خاص بعوامل غير فعّالة تدخل على المقولات الاسمية ، ويكون متألفاً من أثرين هما : (الجر) و (النصب) .

ب ـ نظام اعراب خاص بعوامل غير فعّالة تدخل على مقولات فعلية ويكون متألفاً من أثرين هما (الجزم) و (النصب) .

وهكذا يمكن النظر الى النظام الاعرابي من جهة النظر في نوع العامل وأثره إلى :

أ ـ رفع ونصب وهما أثرا العامل الاكبر الفعّال . والعامل الاصغر الفعّال .

ب ـ جر ونصب وهما أثرا العامل غير الفعّال الخاص بالاسماء .

جـ ـ جزم ونصب وهما اثرا العامل غير الفعّال الخاص بالافعال .

وفي كل هذه الانظمة يبدو أن النصب يحتل موقعاً مركزياً . إذ إنّ المغايرة الاعرابية تتمّ بالتقابل معه .

ويلاحظ أيضاً أن الرفع يمثل أثراً قبلياً يبقيه العامل الفعّال بنوعيه في المجال الملازم .

الاستتار Pro :

لا يقع الاستتار إلّا في مجال واحد هو مجال الفاعل ، ويقع بسبب من أن المجال الذي ينشأ ههنا إنّما هو مجال بنائي ملازم لا يمكن أن يفرغ أبداً وكما يقول المبرد : « محالٌ أن يخلو فعل من فاعل »[٩٧] . وفي حالة عدم ظهور مقولة اسمية ظاهرة في ذلك المجال (بسبب من الميل الى التكثيف وعدم التكرار) يُشعر بوجود عائد على مقولة اسمية خارجية (أي خارج بنية الجملة الفعلية) ويعامل نحوياً على أنّه يشغل المجال الملازم .

أما المجال الملازم الثاني ونعني به مجال (المبني عليه) في الجملة الاسمية فلا يمكن له أن يستتر بسبب من كونه لا يمثّل وظيفة بنائية حسب ، بل هو عنصر اكتمال المحتوى الدلالي للبنية . ان مصطلح المبنى عليه قد يمثّل مفهوماً معبّراً عن المحتوى الدلالي ـ خاصة عندما يكون خبراً ـ اكثر منه معبّراً عن بنية .

عشرون درهماً عند سيبويه :

هذه الظاهرة التي برزت في كتاب سيبويه على صورة أذن الى أنْ يفرد المستشرق مايكل كارتر بحثاً خاصاً حمل هذا العنوان أمكن الآن أن يعاد فهمها في إطار ما نقترحه من صياغة جديدة لنظرية سيبويه للعامل النحوي . لقد فهم كارتر أن النصب في درهم متات من تاثير عامل غير (فعلي) أو تاثير بكلام تام مستغنٍ بما بعده فاحدث النصب[٩٨]على أن الملاحظ ههنا أن وجود النون في (عشرين) ونحوها يمنع أن يكون مابعدها مجالًا ملازماً مضافاً إليه ، ولمّا كان الرفع غير ممكن بكون الرفع لا يكون الا علامة قبلية خاصة بابتداء الصفة الخطية ، أو اثراً لمجال تلازم هو مجال المسند إليه ، فلا يكون ثمة سوى النصب ، وهذا المسلك يماثل مانجده في اقل تقدير في الاطار الشكلي لـ (الضاربون زيداً) كما سبق بيانه . ويقول سيبويه في هذا الصدد : « واعلم أنّ كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام غير منوّن يجرّ مابعده إذا أسقط التنوين . وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فانجرّ الدّرهم ؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله والمعنى معنى ربّ . وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب[٩٩] فسيبويه يعامل التنوين والنون معاملة واحدة .

ما الكافّة :

تنزع (ما) التي عرفت في النحو العربي بـ(الكافة) إلى إحداث تغيير ما في طائفة من العوامل الفعّالة مثل (كثر وقلّ) وغير الفعّالة مثل (ربّ وإنّ وأنّ وبعد وحيث) وأشباهها . يظهر هذا التغيير في الجملة على صورة سلب القدرة على إنشاء المجالات التي تقوم بها هذه العوامل وتعمل على تحويل هذه العوامل إلى مقيدات للجملة من خلال تركيبها معها على نحو يجعل منها « كلمة واحدة » خلا الأمر مع (حيثُ) إذ إن تركيبها مع (ما) يؤدي الى تغيير في نوعها العاملي إذ تتحول من عامل غير فعّال يعمل على إنشاء مجالٍ ملازم للمضاف إليه (سواء أكان للمقولة المفردة أو لمقولة "الجملة") إلى عامل غير فعّال يعمل على دمج مقولتي جملتين إلى مقولة جملة واحدة كما هو الحال في (إنّ) الشرطية . وكان سيبويه قد سأل استاذه الخليل عن ذلك فقال : « وسألت الخليل عن إنّما وأنّماوكأنما وحيثما وإمّا في قولك : إمّا أن تفعل وإمّا أنْ لا تفعل ؟ فقال : هذه حكايات ، لأنّ (ما) هذه لم تُجعل بمنزلة موت في حضرموت . ألا ترى أنها لم تغيّر حيث عن أن يكون فيها اللغتان : الضم والفتح . وإنّما تدخل لتمنع أن من النصب ، ولتدخل حيثُ في الجزاء ، فجاءت مغيّرة . ولم تجيء كموت في حضر ولا لغواً والدليل على أنّ (ما) مضمومة إلى (إن) قول الشاعر :

لقد كذبتْك نفسك فاكذبنّها

فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صبرِ

وإنّما يريدون إمّا بمنزلة (ما) مع (أن) في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك »[100] ويظهر عملها مقيدات بكونها تدخل على الفعل فلا تغيّره عن حاله ، يقول سيبويه : « ومن تلك الحروف ربما وقلّما وأشباههما ، جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة ، وهيأوها ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قلّ يقول) فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل »[101] . أما إنّما فقد كانت بمثابة فعل ملغى عند الخليل على ما نقل عنه سيبويه إذ قال : « فأمّا (إنّما) فلا تكون اسماً ، وإنّما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل (أشهد) زيدٌ خيرٌ منك ، لأنها لا تعمل فيما بعدها ، ولا تكون مبتدأة بمنزلة إذاً ولا تعمل في شيء »[102] أما إنّما فتصبح اسماً شبيهاً بالذي يكون مابعدها صلة لها ولا في صلته شيئاً[103] .

إن هذه الصيّاغة على نحو ما نخال لا تحاول أن تتقوّل على سيبويه بقدر ما تحاول أن تعيد فهم سيبويه لنظرية العامل في ضوء التعبير الحديث وبمساعدة من منهجيّة حديثة ، ثم تقوم بتصنيف العوامل على هدىً من ذلك .

الهوامش

(١) الكتاب : ١ / ١٣ . (طبعة هارون) .

(٢) الكتاب : ١ / ١٣ .

(٣) يفارق مفهوم التعدي عند سيبويه مفهوم النحاة الخالفين إذ إنّ التعدّي صفة ملازمة للفعل كما يرى سيبويه ، ولا وجود لما عرف عندهم بالفعل اللازم الذي قابلوه بالفعل المتعدي .

(٤) تظهر هذه الفكرة عند المحدثين خاصة عند الوصفيين البنائيين في أمريكا وألمانيا في (نظرية القدرة البنائية للفعل) « وهي تقوم على قدرة الفعل وغير الفعل (كالاسم والوصف) على طلب عناصر محددة في الجملة أو مايسمونه (فتح مواقع خالية) وهم يطلقون على هذه النظرية مصطلح Valenztheorie وهو منقول من ميدان علم الكيمياء الى ميدان علم اللغة » عن : مدخل الى دراسة الجملة العربية : ٦٣ - ٦٤ الهامش[1] .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٣ : « هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله الى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ، ولم يتعدّه فعله الى مفعول آخر ... » وجاء فيه : ١ / ٣٤ قوله : « هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول ... » وفي ١ / ٣٧ قوله : « هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل ، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى الى الاول » وينظر منه أيضاً : ١ / ٣٨ في تعدّية الى المفعولين المتلازمين وفي : ١ / ٤١ منه تعديه الى ثلاثة مفعولين .

(٦) الكتاب : ١ / ٣٤ « واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل الى اسم الحدثان الذي أُخذ منه ... » نحو قولك ذهب عبد الله الذهاب الشديد .

(٧) الكتاب : ١ / ٣٥ « ويتعدى إلى الزمان ... » نحو قولك : ذهبت أمسِ وسأذهبُ غداً .

(٨) الكتاب : ١ / ٣٥ « ويتعدّى إلى ما أشتق من لفظة اسماً للمكان وإلى المكان ... » نحو : ذهبتُ المذهب البعيد ، وقعدت المكان الذي رأيت

(٩) ينظر : الكتاب : ١ /١٣ و ١٤ و١٥ و١٦ و١٧ ، وينظر الهامشان (١) و (٢)من ص١٣ منه وقد تعدّت المحافظة على هذا الترتيب الى حالة البناء فيبتدىء بالفتح فالكسر فالضم فالوقف . وينظر أيضاً الكتاب : ٣ /٥٣٦ وينظر الهامش منها و٤ /١٠١ و٢٤١ و٢٤٢ . وقد حافظ على الترتيب في الحالة الصوتية أيضاً .

(١٠) الكتاب : ١ /٧٩ .

(١١) الكتاب : ١ /٢١ . وينظر : ١ /٢٣ .

(١٢) الكتاب : ١/ ٢٣٢ .

(١٣) الكتاب : ١ /٢١١ .

(١٤) الكتاب : ١ /٢٢٩ .

(١٥) الكتاب : ١ /٢٣٠ .

(١٦) تصوّر الحالة القبلية جانباً مهماً في التحليل اللغوي عند سيبويه حتى أن كثيراً من الظواهر لا يتم فهمها عند سيبويه إلّا في ضوء تصوّر قبلي . ولا غرو من عدّها نظريّة قائمة داخل النظرية اللغوية في الكتاب .

(١٧) الكتاب ١ /٢٣ ـ ٢٤ وفي مطبعة بولاق « فالابتداء أولٌ » حسب وهي أكثر دلالة على المراد وورد أيضاً في بعض مخطوطات الكتاب « فالمبتدأ أول كما كان الواحد .... الخ » ينظر : الكتاب كتاب سيبويه : مقدمة الكتاب : ١٩٤ تحقيق د . محمد كاظم البكاء .

(١٨) ينظر الكتاب : ١ /١٣ و١٤ و١٧١ و١٣ / ٥ و ٩ و ١٢ وغيرها

(١٩)(٢٠) الكتاب : ١ /١٤ :

(٢١) الكتاب ٣ /٩ ـ ١٠ .

(٢٢) الكتاب ٣ /١١٤ .

(٢٣) ينظر : الاصول في النحو ١ /٢٢ (مقدّمة المحقق) ونحى ابن السراج فيه الى أن جعله منهجاً أقام عليه خطة كتابه وكان الابتعاد عن ترتيب سيبويه بدا عند المبرد في المقتضب : ١ /٤ إذ قال : « وإعراب الاسماء على ثلاثة أضرب على الرفع والنصب والجر » .

(٢٤) الخصائص : ١ /٤٩

(٢٥) أسرار العربية :

(٢٦) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ٢ /٥٥٠ ـ ٥٥١ (المسالة ٧٤) . وقد قال الكوفيون بالتعزي إلا أن الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله) عبّر عنه بالتجرّد في كتابه : مدرسة الكوفة : ٢٩٣ .

(٢٧) ينظر : الرد على النحاة : ٨٥ ومابعدها . وينظر : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث للدكتور محمد عيد : ٢٤٩ ـ ٢٦٢ .

(٢٨) ينظر : اشكاليات القراءة وآليات التاويل : ١٩٤ . ٢٠٣ .

(٢٩) ينظر : الخصائص : ١ /١٠٩ ـ ١١٠ .

(٣٠) ينظر كتابه : إحياء النحو : ٢٢ ـ ٤٢ .

(٣١) ينظر كتابه : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ٦٥ ـ ٦٩ و٧٠ و٨٢ وغيرها .

(٣٢) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : ١٢٧ .

(٣٣) اشكاليات القراءة وآليات التاويل : ١٩٥ . ولعل هذا تعريف غير بعيد عن مفهوم علم التركيب الحديث إذ علم التركيب : « هو الطريقة التي من خلالها تُنَظّم وترتّب الكلمات لتبين العلاقات الدلالية داخل الجملة (وبين الجمل) . » (علم التركيب : ديفيد كرستال (مقال مترجم) : ١٦٠ . وفي : دليل الدراسات الاسلوبية : ٣٩ « علم التركيب النحوي هو مجموعة من علاقات الترابط .. » .

(٣٤) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣١ ومابعدها ، وكذلك فعل د . محمد عيد في : أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء ... : ٢٦٥ ومابعدها .

(٣٥) الرد على النحاة : ٩٧ ـ ٩٨ .

(٣٦) الرد على النحاة : ٩٨ .

(٣٧) بلغ عدد المرات التي استعمل سيبويه لفظة عمل ومشتقاتها استعمالاً اصطلاحياً نحواً من (٤٤٦) مرة .

(٣٨) الكتاب ١ /٢٣ .

(٣٩) الكتاب ١ /٨٠ ـ ٨١ .

(٤٠) من الطريف أن نذكر ههنا : أنّ بلومفيلد Bloomfield في نظريته المسماة IC قد استعمل مُصطلحاً قريباً جداً من هذا لبيان وجود كتلتين أساسيتين داخل الجملة هما الـ Subject والـ Predicate . وهذا المصطلح هو layer الذي يعني طبقة من الارض . كما يشيع عند الانكليز استعمال التعبير الآتي : alayer of clay (طبقة طين) ، ونظرية بلومفيلد هذه مشهورة ولها تأثيرات معروفة في الدراسات الحديثة .

(٤١) إن الاساس اللغوي لهذا المصطلح يشير الى خصيصة بنائية إذ ورد في العين : ٣ /١٩ قوله الحد : فصل بين كل شيئين حدٌ بينهما . ومنتهى كل شيء وحدّه ... وحد كل شيء طرف شبانه كحد السنام نحوه .. » وينظر : المحيط في اللغة : ٣ /٣١ ـ ٣٢ (حدّ) .

(٤٢) ينظر الهامش (٣٩) .

(٤٣) الكتاب : ٢ /١٢٦ .

(٤٤) استعمل سيبويه لفظة (بنى) ومشتقاتها في كتابه نحواً من (٩٨٩)استعمالاً .

(٤٥) ينظر : العين ٧ /٢٢٨ ـ ٢٢٩ وتاج العروس : ٢ /٣٨١ (سند) .

(٤٦) الكتاب : ٢ /١٢٦ .

(٤٧) الكتاب : ٢ /٧٨ .

(٤٨) العين : ٢ /١٥٣ .

(٤٩) العين : ٢ /١٥٤ .

(٥٠) مختار الصحاح : ٤٥٥ .

(٥١) بلغ استعمال سيبويه لهذا المصطلح ومشتقاته نحواً من (١٢٢) استعمالاً .
(٥٢) الكتاب : ٢ /
(٥٣) الكتاب : ١ /٤٠٦ .
(٥٤) الكتاب : ١ /٤٠٤ .
(٥٥) الكتاب : ١ /٨١ .
(٥٦) (٥٧) الكتاب : ١ /٨٣ .
(٥٨) الكتاب : ١ /٧٣ - ٧٤ .
(٥٩) الكتاب : ١ /٧٦ .
(٦٠) (٦١) الكتاب : ١ /١١٩ .
(٦٢) ترجع هذه الفكرة الى العالم اللغوي الفرنسي تسنيير Tesnie're الذي أسس منهج التعلق النحوي في إطار علم اللغة البنائي Structural Linguistics عام ١٩٥٩ م . ولعلها من أهم ماجاءبه فقد « اعتبر الفعل المصرّف محور الجملة ، ومركز التركيب فيها ، المتحكم في عناصرها الاساسية ، به يبدأ التحليل ، وإليه يرجع تحديد العناصر التي ترد من الفعل في الجملة عدداً ونوعاً ، وهو العقدة المركزية أو هو عقدة العقد في شجرة التركيب . (عن : مدخل الى دراسة الجملة العربية : ٦٤) وينظر : الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية : ٤٢ - ٤٣ .
وقد نشأت عن هذه الفكرة نظرية كاملة تدعى : نظرية القدرة البنائية للفعل .
(٦٣) (٦٤) الكتاب : ١ /٣٤٣ .
(٦٥) ينظر الكتاب . ١ /١٧١ .. على الرغم من شيوع اختلاف رؤية البصريين لاسم الفاعل مع الكوفيين إلا أنهم في محصل الامر متفقون على اعماله عمل فعله في بعض المواضع وعدّه اسماً خالصاً في بعضها الاخر . من ذلك توضيح ثعلب للمبرد بشأن رأي الفراء في كون (قائم)فعلا عند الفراء او هو اسم لدخول التنوين وهو رأي ظاهره يفيد التناقض : قال ثعلب : « الفراء يقول : قائم فعل دائم لفظه لفظ الاسماء لدخول دلائل الاسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل لانه ينصب فيقال : قائم قياماً ، وضاربٌ زيداً . فالجهة التي هو فيها اسم ، ليس هو فيها فعلاً ، والجهة التي هو فيها فعل ، ليس هو فيها اسماً » عن : مدرسة الكوفة : ٢٣٩ .
(٦٦) شرح ابن عقيل : ١ /٤٦٤ .
(٦٧) الكتاب : ٢ /١٢٦ .
(٦٨) الكتاب : ١ /١٣٥ ويؤكد اشتراط وجود الضمير الرابط كون التلازم ههنا أوطأ درجة من التلازم الذي ظهر بين الفعل والفاعل .
(٦٩) الكتاب : ١ /٣٦٦ .
(٧٠) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٥٧ .
(٧١) الكتاب : ٢ /٨٦ .
(٧٢) الكتاب : ٢ /١١٤ .
(٧٣) الكتاب : ١ /٩٩ ، ولمصطلح الاستخبار ينظر الكتاب : ٢ /١٢٩ .
(٧٤) الكتاب : ٢ /٩٠ .
(٧٥) الكتاب : ١ /٤٢٠ - ٤٢١ . وينظر منه : ١ /٣٨ - ٣٩
(٧٦) شرح عيون الاعراب : ٥٠ .
(٧٧) الكتاب : ١ /٣٥ .
(٧٨) الكتاب : ٣ /١١٩ .
(٧٩) شرح الكافية : ٢ /٢٥٤ .
(٨٠) شرح الكافية : ١ /٢١٨ .
(٨١) ظاهرة التنوين في العربية ، الاصول والوظيفية : ٢٣٧ .
(٨٢) الكتاب : ٢ /٢٢٦ .
(٨٣) الكتاب : ١ /١٧٥ .
(٨٤) الكتاب : ١ /١٧٦ - ١٧٧ .
(٨٥) الكتاب : ١ /١٨٢ .
(٨٦) الكتاب : ١ /١٩٩ . (يعني بالباب : الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها) .
(٨٧) الكتاب : ١ /١٩٢ و ٢٠٠ .
(٨٨) عشرون درهماً في كتاب سيبويه : ١٢٢ .
(٨٩) الكتاب : ١ /١٨٤ .
(٩٠) الكتاب : ١ /١٨٣ .
(٩١) الكتاب : ١ /١٨٧ .
(٩٢) الكتاب : ١ /١٨٧ - ١٨٨ .
(٩٣) الكتاب : ٢ /٧٨ .
(٩٤) الكتاب : ٢ /١١٨ .
(٩٥) يلاحظ في هذا الصدد أيضاً أن بناء يفعل يمثل في ذهن سيبويه مركز البنية الفعلية في الناحية النحوية لا الصرفية فهو أقرب الى الاسم لابهامه . فهو ليس مخصصاً بزمان بعينه لاحظ أن سوف مثل (أل) تدفع به الى التخصيص في زعم الخليل في أقل تقدير كما تدفع (أل) بالاسم إلى التخصيص ، وهذا يعني أنها أقرب صورة لحدث الفعل منه من الفعل الماضي الذي تخصص بزمان بعينه ، وكان لهذا أقرب الى اسم الفاعل الذي يعبّر عن الحدث منه إلى الماضي الذي يُعنى بالزمان أولاً . وتظهر مركزية الزمان في ذهب ونحوها من الأفعال الماضية عند سيبويه كونها بمنزلة (كان منه ذهاب) . إذ تشير (كان) إلى هذه المركزية بذكرها أولاً . ينظر : الكتاب : ١ /٣٤ .
(٩٦) الكتاب : ١ /٢٣ - ٢٤ .
(٩٧) المقتضب : ٤ /٧٧ .
(٩٨) عشرون درهماً في كتاب سيبويه : ١٢٤ .
(٩٩) الكتاب : ٢ /١٦١ .
(١٠٠) الكتاب : ٣ /٣٣١ .
(١٠١) الكتاب : ٣ /١١٥ .
(١٠٢) الكتاب : ٣ /١٣٠ .
(١٠٣) ينظر الكتاب : ٣ /١٢٩ .

ثبت المظان .

* إحياء النحو / ابراهيم مصطفى / مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر / ١٩٥٩ .
* اسرار العربية / الانباري
* إشكاليات القراءة وآليات التأويل / د . نصر حامد أبو زيد / المركز الثقافي العربي بالمغرب / ط٤ / ١٩٩٦ .
* الأصول في النحو / أبو بكر ابن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) تحقيق د . عبد الحسين الفتلي / مطبعة النعمان بالنجف الاشرف / ١٣٩٣ هـ .. ١٩٧٣ م .
* اصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث / د . محمد عيد / عالم الكتب / مطبعة دار نشر الثقافية بالفجالة / مصر / ١٩٧٣ .
* الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين / كمال الدين أو البركات الانباري (٥٧٧هـ / ومعهُ (الانتصاف من الانصاف) / محمد محيي الدين عبد الحميد / المكتبة العصرية / بيروت / ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .
* تاج العروس من جواهر القاموس / السيد محمد المرتضى الحسيني / نشر مركز الكتب الثقافية / المطبعة الخيرية المنشاة بمصر / ط١ / ١٣٠٦ هـ .
* الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية / د . محمد إبراهيم عبادة / منشاة المعارف بمصر / مطابع بورسعيد للطباعة / ١٩٨٨ .
* الخصائص / ابو الفتح ابن جني (ت ٣٩٥ هـ)/تحقيق : محمد علي النجار / دار الهدى للطباعة والنشر / بيروت / ط٢ / د . ت .
* دليل الدراسات الاسلوبية / د . جوزيف ميشال شريم / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت / ط١ / ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
* الرد على النحاة / ابن مضاء القرطبي / تحقيق : د . شوقي ضيف / دار الفكر العربي / مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر / القاهرة / ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ .
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / بهاء الدين بن عقيل الهمذاني المصري (٧٦٩ هـ) ومعهُ : منحة الخليل بتحقيق شرح ابن عقيل / محمد محيي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة / ط١٤ / ١٣٨٤ هـ . مطبوعة بالاوفسيت / مطبعة دار اوفسيت المنبر / بغداد / ١٩٨٦ .
* شرح عيون الاعراب / ابو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت٤٧٩ هـ) / تحقيق د . جميل حنّا حداد / مطبعة المنار / الاردن / ط١ / ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .
* شرح الكافية وهو كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب / شرحها : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (٦٨٨هـ) / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٩٨٤ .
* ظاهرة التنوين في العربية ، الاصول والوظيفية / د . غالب فاضل المطلبي / مجلة كلية التربية بالجامعة المستنصرية / ع ٢ / ١٩٩٥ . (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثامن للكلية) .
* عشرون درهماً في كتاب سيبويه / جي . آر . كارتر / ترجمة : د . عبد اللطيف الجميلي ود . حاتم صالح الضامن / مجلة المورد العراقية / ع ١ / ١٩٨٧ م .
* علم التركيب / ديفيد كرستال / ترجمة د . مازن الوعر / مجلة البحرين الثقافية / ع١٠ / ١٩٩٦ .
* كتاب العين / أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)/تحقيق د . مهدي المخزومي ود . إبراهيم السامرائي / دار الرشيد للنشر / دار الخلود للطباعة والنشر / بيروت / ١٩٨١ .
* في النحو العربي ، نقد وتوجيه / د . مهدي المخزومي / المكتبة العصرية / بيروت / ط١ / ١٩٦٤ .
* الكتاب ـ كتاب سيبويه/ ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٥ هـ) / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / مطابع الهيئة المصرية للكتاب / ١٩٧٥ .
* الكتاب : كتاب سيبويه ، مقدمة الكتاب / سيبويه / د . محمد كاظم البكاء / مجلة المورد العراقية / ع ١ / ١٩٩٠ م .
* اللغة العربية معناها ومبناها / د . تمام حسان / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٧٩ .
* مختار الصحاح / محمد بن ابي بكر الرازي / دار الرسالة / الكويت / ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .
* المحيط في اللغة / الصاحب بن عباد / تحقيق د . محمد حسن آل ياسين / دار الرشيد للنشر / دار الحرية للطباعة /
* مدخل إلى دراسة الجملة العربية / د . محمد أحمد نحلة / دار النهضة العربية / بيروت / ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .
* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د . مهدي المخزومي / مطابع دار الرائد العربي / بيروت / ط٣ / ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .
* المقتضب / أبو العباس المبرد (ت٢٨٥ هـ) / تحقيق د . محمد عبد الخالق عضيمة / عالم الكتب / القاهرة
* نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث / د . نهاد الموسى / المؤسسة العربية للدراسات والنشر /ط ١ / ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

المحتوى

■ المورد .....

الحوار مع الآخر . د . محمد البكاء ٣

■ بحوث ودراسات

• المفهوم التكويني للعامل النحوي عند سيبويه ٦
د . غالب المطلبي و . د . حسن عبد الغني الأسدي

• الفكر التخطيطي لمدن العراق القديم ٢١
د . حيدر عبد الرزاق و نوفل ناظم هندي

• ولاة البصرة المغربية وامراؤها ٥٠
د . محمد سعيد رضا

• لسان الدين بن الخطيب الناقد في كتاب الاحاطة ٦١
د . نزهة حسن

■ نصوص محققة

• الكافي في علمي العروض والقوافي : للقنائي ٦٨
تحقيق : د . انقاذ عطا الله محسن العاني

■ بيبلوغرافيا

• اسماء الاماكن الاندلسية ٨٤
كاظم سعد الدين

■ قراءة في نص قديم

• حكاية الاقوال في رسالة الغفران ٩٨
احمد السماوي

■ نقد وتعقيب

• مخطوطة حماسة أبي تمام بتفسير احمد بن فارس ١٠٦
عباس هاني الجراخ

■ اخبار التراث العربي اعداد : حسن عريبي ١٢٢

■ المحتوى ١٢٨

ALMAWRID

QUARTERLY JOURNAL OF CULTURE AND HERITAGE

ISSUD BY

HOUSE OF GENERAL CULTURAL AFFAIRS
MINISTRY OF CULTURE AND INFORMATION

Volume 27 — Number — 3 — 1999

Editor — in — Chief
Dr . MUHAMMAD AL-BAKKĀ'

السعر : ٢٠٠ دينار

تصميم الغلاف
جنان عدنان